عند الجمهور وكما يجئ ممن عول الماضي فان كلا منهما يبنى في المتكلم
والمخاطب لمفرد المذكر او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل
بالنسبة الى المضارع وما ينبئ عن عنه فلا كبير في متكلم
ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون
المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لشبههما بالفاعل في درجة الاصل
بل يستتر لبعد درجته عنهما فان البارز كالجزء للفظ الذي هو
اصل وهي بعيدة مرتبة وفضيلة فيما يتصل به بخلاف المستتر
فانه ليس كذلك كما مر فهو كالجزء ضعيفا فلا يفيد مرتبة
وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا
بالمساواة بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب
المفرد المذكر او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم
والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام والا يظهر ايضا كالجزء
المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم
والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم
وحده ونضرب للمتكلم مع غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر
وفي اسم فعل الامر نحو رويد زيدا بمعنى امهل زيدا وصه ومه بمعنى اسكت
واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم

فعل الماضي لا يجوز نحو ضيعات هند وزيد ضيعات
وفي فعل التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا بد في نحو الظاهر
المسبوق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل
واسم المفعول وما كان بمعناهما من الصفة المشبهة
المستعار والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل او نحو حكما في اسم
المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب لاسناده
تارة اليه واخرى الى المستتر جوازا ولا يجوز اسناده الى البارز
لان البارز المرفوع على المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيه شبهه
ينحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا التعريف عنه نحو
جاء في ضارب او مضروب او اسد اي يجري ناطق
او هاشمي منسوب الى هاشم او فرس ونحو في الدار زيد
فان زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله
انما اعاده هنا نحو هنا ولو بقول وفي الدار زيد عطفا على
جاء في لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب
والظرف لغوا متعلقا بجاء في شئ ان في كون هذا المثال
من واجب الاستتار بحث اذ لا يلزم من عدم جواز عمله